مابين مطول ومختصر ومجمل ومفصل لم يشتهر في تلك البلاد [illegible]
والاولية ومتن النسفي المسلك الثاني في مقالات الفلاسفة [illegible] المخالفة لمقالة جمهور
المتكلمين قالوا انه تعالى لا يتصف باللذة العقلية لان من تصور في نفسه كمالا فرح به ولا شك
ان كماله تعالى اعظم الكمالات فلا يبعد ان يتلذذ به و٣ انه تعالى فاعل مختار ان شاء فعل وان شاء
ترك لا بمعنى انه يصح منه الفعل والترك وهو المعنى المراد بقولهم انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار
قلت كذا قرره المحققون وقال في شرح المقاصد المشهور ان القادر هو الذي ان شاء فعل وان لم
شاء ترك ومعناه انه يتمكن من الفعل والترك اي يصح كل منهما بحسب الدواعي المختلفة وهذا لا ينافي
لزوم الفعل عنه عند خلوص الدواعي بحيث لا يصح عدم وقوعه ولا يستلزم عدم الفرق بينه وبين
الموجب لانه الذي يجب عنه الفعل نظرا الى نفسه بحيث لا يتمكن من الترك اصلا ولا يصدق انه ان شاء
ترك كالشمس في الاشراق والنار في الاحراق انتهى فقوله ولا يصدق انه ان شاء ترك كالشمس
في الاشراق والنار في الاحراق غير صحيح مطلقا فالحكيم اذ الحكيم والمتكلم متفقان على ان كل ما صدر منه تعالى
مثل صدور الاشراق من الشمس وصدور الاحراق من النار لا عند الحكيم ولا عند المتكلم غايته ان صدور
الاثار التي صدرت منه تعالى بالمشية صدور تلك الاثار لازمة لذاته تعالى مثل صفة العلم عند الحكيم وغير
لازمة لذاته تعالى عند المتكلم فبذلك كان موجبا عند الحكيم ومختارا عند المتكلمين واما الصدور
بالمشية متفق عليه بين الفريقين حتى نقل المحقق الجرجاني في حواشيه على شرح التجريد عن نصيرهم
الطوسي انه تعالى فاعل مختار عند الحكيم وهو يشير الى ما ذكرنا من ان الصدور منه تعالى بالمشية البتة
فظهر سر تقييد القوم في قولهم انه تعالى فاعل مختار عند المتكلم بمعنى انه يصح منه الفعل والترك حيث ان المختار
بمعنى صدور الاثار منه بالمشية غير مختص بالمتكلم كما سمعت فلذلك قيدوا بقولهم بمعنى انه يصح منه الفعل
والترك حتى يصح التخصيص وهذا المقام من مزالق الافهام زلت فيه قدم كثير من الفضلاء فغلطوا في بيان
مذهب الحكيم في الموجب بالذات والحق الذي ارتضاه المحققون ونقل عن نصيرهم ويشعر به كلام القوم هو
ما ذكرنا و٣ ان الجسم مركب من الهيولى والصورة لا من الجواهر الفردة و٤ انه يستحيل وجود اجزاء
لا تتجزى

بالمشية وعلى انه لا يصدر عنه تعالى
[illegible] المشية فليس صدور الاثار
منه تعالى صح

[illegible] المصنف ههنا النوعية نوعا او شخصا و٦ ان العناصر قديمة بهيولى
[illegible] لا نوعا ولا شخصا قالوا لا يجوز ان يكون عنصر من العناصر الموجودة الان معدوما
[illegible] و٧ ان بطلان التسلسل محصور في الاشياء الموجودة المترتبة المجتمعة
في الوجود [illegible] و٨ ان اقسام السبق منحصرة في خمس لا سادس لها انه لا عالم وراء هذا
العالم و٩ في استحالة وجود الخلاء و١٠ ان المكان ليس ببعد موهوم بل السطح الباطن من الحاوي
المماس للسطح الظاهر من المحوي و١١ يثبتون الوجود الذهني و١٢ ان المقولات كلها من الموجودات
الخارجية انواعا او شخصا على اختلاف القولين و١٣ انهم اثبتوا المجردات و١٤ ان حقيقة الانسان
جوهر مجرد يتعلق به تعلق التدبير والتصرف و١٥ ان اقسام الجواهر خمسة الهيولى والصورة والجسم المركب
منهما والعقول والنفوس و١٦ انهم انكروا وجود الجن والشياطين على ما هو في مشاهير الكتب قلت
لكن صاحب الطوالع قال فيه ان ظواهر اطلاق الحكماء ان الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة للابدان
فعلى هذا لم يكن وجود الجن والشياطين من الخلافيات بين الحكيم والمتكلم الا ان يقال ما تفرد به المتكلم
في اثباته في وجود الجن والشياطين هو امر موجود في الخارج وراء النفوس البشرية المفارقة للابدان
والعجب انه ذكر في تفسيره هذا القول المذكور في الطوالع على انه قول النصارى فبين كلاميه تدافع ولا يخفى
ان كلا من هذين القولين قول شاذ فيما المقام هو المذكور في كتب الحكماء والمتكلمين والله تعالى اعلم
و١٧ ان الوجود ~~موجود عين في الواجب زائد في الممكن وعند المتكلمين زائد في الكل وعند الاشعري عين في الكل~~
عين في الواجب زائد في الممكن لا انه زائد في الكل وان اعادة المعدوم بعينه غير ممكن و١٨ انه يفتقر الحادث
الى المادة ومدة و١٩ ان الاجساد لا تحشر و٢٠ ان المعاد روحاني فقط و٢١ ان قيام العرض
بالعرض جائز وانه لا تلازم بين الجوهرية والتحيزية لثبوت امر قائم بنفسه غير متحيز عندهم و٢٢
ان الاجسام البسيطة كالطبايع متصلة واحدة كما هي عند الحس و٢٣ انه يشترط في النبوة الاعراض
والاحوال المكتسبة بالرياضات والمجاهدات في الخلوات والانقطاعات والاستعداد الذاتي من صفاء
الجوهر وذكاء الفطرة قلت كذا في مشاهير الكتب قال في اوايل شرح الصحايف ان الوحي ونزول الملك

الوجود عين في الواجب زائد في [illegible]
وعند المتكلمين زائد في الكل وعند الا[illegible]
عين في الكل

Copyright © King Saud University